

منظمة العفو الدولية - فرع تونس تعقد مؤتمراً حول وضع حقوق الإنسان في البحرين

تعقد منظمة العفو الدولية فرع تونس مؤتمراً لمدة يوم حول وضع حقوق الإنسان في البحرين، وسوف يعقد المؤتمر في 4 أغسطس 2012، في دار الثقافة ابن رشيق بالعاصمة تونس

والهدف من المؤتمر هو رفع مستوى الوعي في تونس بشأن الوضع الراهن لحقوق الإنسان في البحرين، والخطوات التي يمكن للسلطات التونسية أن تتخذها للضغط على الحكومة البحرينية كي تحترم حقوق الإنسان، وضمان تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وسوف يكون من بين المتحدثين، المزمع اشتراكهم في المؤتمر، عدد من نشطاء حقوق الإنسان البحرينيين. وقد تم توسيع دعوة الاشتراك في المؤتمر لتشمل سفير البحرين في تونس الذي، مع بالغ الأسف، لن يتمكن من حضور الفاعلية. وسيسلط المؤتمر الضوء على قضايا حقوق الإنسان بدلاً من الوضع السياسي الأوسع في البلاد.

ومنذ عام 2011، تعاني البحرين من أزمة حقوق الإنسان، وذلك في أعقاب خروج آلاف المحتجين إلى الشوارع مطالبين بمزيد من الحريات والحقوق. فتعرضوا للقمع باستخدام القوة المفرطة، وألقي القبض على العشرات منهم، وتعرضوا للتعذيب في السجن. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، أصدرت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، التي أنشئت بمرسوم ملكي، تقريرها مؤكدة أن الحكومة قد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، واستخدمت القوة المفرطة، والتعذيب. وقد وعد الملك بإجراء المساءلة. وحتى الآن، فقد قامت الحكومة بإجراء بعض الإصلاحات. وعلى الرغم من أن التقدم في هذا الشأن بطيء جداً، واستمرار تعرض المحتجين للقمع باستخدام القوة المفرطة، لا يزال سجناء الرأي خلف القضبان، ولم تعلن على الملأ نتائج التحقيقات في ادعاءات التعذيب.

في يونيو/حزيران 2012، تم مراجعة لسجل حقوق الإنسان لكل من البحرين وتونس خلال الجلسة 13 للمراجعة الدولية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقد تلقت حكومة البحرين 176 توصية من قبل الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة. وتنظر حالياً في أي من هذه التوصيات التي ستقوم بقبولها قبل الجلسة القادمة للمراجعة الدورية الشاملة في سبتمبر/أيلول.